البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

كانون أول 2014

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

❑ رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الإستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعّالة ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	35

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 3.0٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 مقابل نمو نسبته 2.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. وانخفض معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2014 إلى 3.0٪ بالمقارنة مع تضخم نسبته 5.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. كما انخفض معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2014 ليصل الى 11.4٪ من اجمالي قوة العمل مقابل 14.0٪ خلال نفس الربع من عام 2013.

القطاع النقدي والمصرفي

- ارتفع رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 بمقدار 2,146.0 مليون دولار (17.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 14,151.8 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.3 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2014 بمقدار 1,852.5 مليون دينار (6.8٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتبلغ 29,215.9 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 بمقدار 551.3 مليون دينار (2.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 19,491.0 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 بمقدار 2,640.7 مليون دينار (9.6٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 30,233.9 مليون دينار، وقد تأتى ذلك كمحصلة لارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 2,877.0 مليون دينار (13.7٪) وانخفاض الودائع بالأجنبي بمقدار 236.3 مليون دينار (3.6٪).
- ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة حتى نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 بمقدار 66.7 نقطة (3.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 2,132.5 نقطة.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 696.0 مليون دينار خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 مقارنة بعجز مالي بلغ 897.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2013. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية تشرين أول 2014 عن مستواه في نهاية عام 2013 بمقدار 722.0 مليون دينار ليبلغ 12,584.0 مليون دينار (49.2٪ من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 652.9 مليون دينار ليصل إلى 7,887.4 مليون دينار (30.8٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 80.0٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية تشرين أول 2014 وهي مماثلة للنسبة المتحققة في نهاية عام 2013.

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 بنسبة 6.1٪ لتبلغ 4,953.2 مليون دينار، كما ارتفعت المستوردات بنسبة 2.9٪ لتبلغ 13,427.6 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 1.1٪ ليصل إلى 8,474.4 مليون دينار، وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وتشير البيانات الأولية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 إلى ارتفاع مقبوضات السفر بنسبة 6.5٪ وارتفاع مدفوعاته بنسبة 3.7٪ بالمقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، إضافة إلى ارتفاع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 2.7٪. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 1,391.3 مليون دينار (7.5٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,633.8 مليون دينار (9.3٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013، فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 975.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 مقارنة مع 1,049.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013، وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية أيلول 2014 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 22,121.0 مليون دينار وذلك مقارنة مع 20,842.5 مليون دينار في نهاية كانون أول 2013.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 بمقدار 2,146.0 مليون دولار (17.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 14,151.8 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.3 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 بمقدار 1,852.5 مليون دينار (6.8٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتبلغ 29,215.9 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 بمقدار 551.3 مليون دينار (2.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 19,491.0 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 بمقدار 2,640.7 مليون دينار (9.6٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2013 ليبلغ 30,233.9 مليون دينار.
- انخفضت أسعار الفائدة على كافة الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2014 مقارنة مع نهاية عام 2013، باستثناء الودائع تحت الطلب، والتي ارتفعت عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013.

ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2014 بمقدار 66.7 نقطة (3.2٪) عن مستواه في نهاية عام 2013 ليبلغ 2,132.5 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 بمقدار 439.7 مليون دينار (2.4٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتصل إلى 17.8 مليار دينار.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية تشرين ثاني			
2014	2013		2013
US$ 14,151.8 17.9٪	US$ 12,053.7 81.7٪	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 12,005.8 81.0٪
29,215.9 6.8٪	27,406.5 9.9٪	السيولة المحلية	27,363.4 9.7٪
19,491.0 2.9٪	18,789.0 5.4٪	التسهيلات الائتمانية	18,939.7 6.2٪
17,572.0 6.1٪	16,448.9 7.0٪	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	16,569.1 7.8٪
30,233.9 9.6٪	27,613.5 10.6٪	إجمالي ودائع العملاء	27,593.2 10.5٪
23,880.0 13.7٪	20,939.9 18.2٪	ودائع بالدينار	21,003.0 18.6٪
6,353.9 -3.6٪	6,673.6 -8.1٪	ودائع بالعملات الأجنبية	6,590.2 -9.2٪
24,036.8 8.3٪	22,199.6 8.9٪	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	22,195.8 8.9٪
19,552.8 10.8٪	17,563.4 16.4٪	ودائع بالدينار	17,646.1 17.0٪
4,484.0 -1.4٪	4,636.2 -12.6٪	ودائع بالعملات الأجنبية	4,549.7 -14.2٪

* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

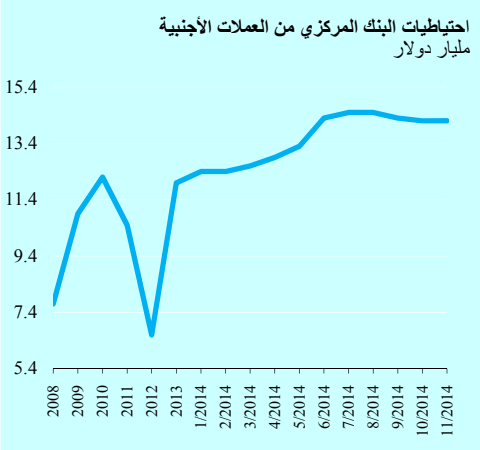

ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 بمقدار 2,146.0 مليون دولار (17.9٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتبلغ 14,151.8 مليون دولار، وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.3 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية حتى نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2014 بمقدار 1,852.5 مليون دينار (6.8٪) عن مستواها في نهاية عام 2013 لتبلغ 29,215.9 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 2,461.4 مليون دينار (9.9٪) خلال نفس الفترة من عام 2013.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 مع نهاية عام 2013، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونـات السيـولـة**

    - ارتفعت الودائع في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2014 بمقدار 1,658.5 مليون دينار (7.0٪) عن مستواها في نهاية عام 2013 لتصل إلى 25,415.3 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 2,051.9 مليون دينار (9.4٪) خلال الفترة المقابلة من عام 2013.

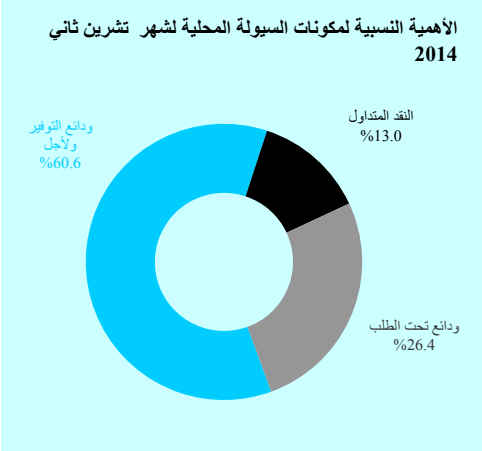

- ارتفع النقد المتداول في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2014 بمقدار 194.0 مليون دينار (5.4٪) عن مستواه المسجل في نهايـة عام 2013 ليبلغ 3,800.6 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 409.5 مليون دينار (12.7٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

- **العـــوامل المـؤثـــرة علـــى السيولـــة المحليـــة**

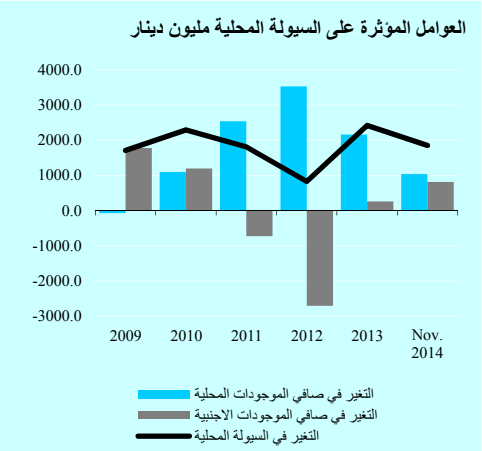

- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2014 بمقدار 1,037.7 مليون دينار (5.1٪) عن مستواه في نهاية عام 2013، مقابل ارتفاع قدره 2,109.4 مليون دينار (11.5٪) خلال نفس الفترة من عام 2013. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنوك المرخصة بمقدار 2,204.8 مليون دينار (8.8٪)، وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 1,166.8 مليون دينار (25.8٪).

- ارتفع بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 بمقدار 814.8 مليون دينار (11.8٪) عن مستواه في نهاية عام 2013، مقارنة مع ارتفاع مقداره 352.0 مليون دينار (5.3٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2013. وقد تأتى ذلك محصلة لارتفاع هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 1,408.0 مليون دينار (16.6٪)، وانخفاضه لدى البنوك المرخصة بمقدار 593.2 مليون دينار (37.9٪).

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

2013		نهاية تشرين ثاني 2013	نهاية تشرين ثاني 2014
6,923.4	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**7,017.5**	**7,738.2**
8,487.4	البنك المركزي	8,609.6	9,895.4
-1,564.0	البنوك المرخصة	-1,592.1	-2,157.2
20,440.0	**الموجودات المحلية (صافي)**	**20,389.0**	**21,477.7**
-4,528.6	البنك المركزي، منها:	-4,667.0	-5,695.4
1,244.3	الديون على القطاع العام (صافي)	886.6	1,578.6
-5,793.5	أخرى (صافي*)	-5,574.0	-7,296.3
24,968.6	البنوك المرخصة	25,056.0	27,173.1
9,714.8	الديون على القطاع العام (صافي)	9,943.2	9,398.7
17,201.9	الديون على القطاع الخاص	17,102.3	18,101.0
-1,948.1	أخرى (صافي)	-1,989.5	-326.6
27,363.4	**السيولة المحلية (M2)**	**27,406.5**	**29,215.9**
3,606.6	**النقد المتداول**	**3,624.5**	**3,800.6**
23,756.8	**الودائع، منها:**	**23,782.0**	**25,415.3**
4,635.2	بالعملات الأجنبية	4,731.2	4,557.5

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2014/6/25 بتخفيض أسعار الفائدة على نافذة الإيداع واتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر بمقدار 50 نقطة أساس، والإبقاء على سعر فائدة الأدوات الأخرى دون تغيير. وعليه أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:
  - سعر إعادة الخصم: 4.25٪.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 4.00٪.
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 2.75٪.
  - سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل اسبوع أو أكثر 3.00٪.
- ويهدف هذا التخفيض إلى الاسهام في حفز النمو الاقتصادي من خلال توفير الائتمان لأنشطة القطاع الخاص المختلفة وتعزيز الاستثمار.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

2013		تشرين ثاني 2013	2014
4.50	إعادة الخصم	4.50	4.25
4.25	اتفاقيات إعادة الشراء	4.25	4.00
3.50	نافذة الإيداع	3.50	2.75
3.75	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع	3.75	3.00
3.75	عمليات إعادة الشراء لأجل شهر	3.75	3.00

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

- **أسعار الفائدة على الودائع:**
  - الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر تشرين ثاني 2014 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ 4.14٪، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 83 نقطة أساس.

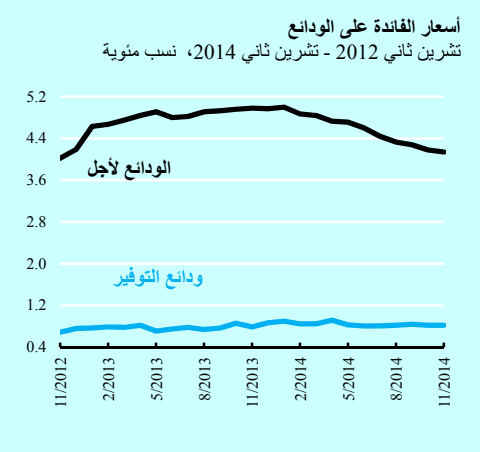

- ودائع التوفير: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر تشرين ثاني 2014 على نفس مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.82٪، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 5 نقاط أساس.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر تشرين ثاني 2014 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.42٪، ليرتفع بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 4 نقاط اساس.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

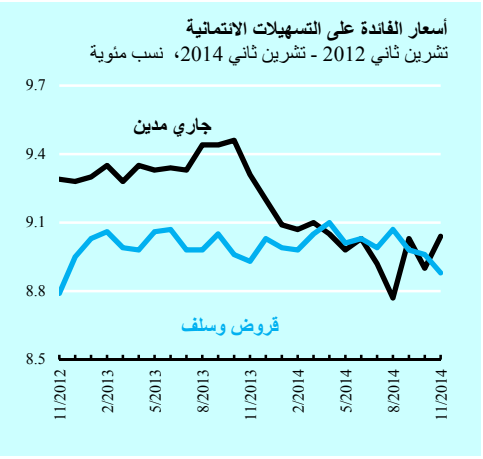

- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر تشرين ثاني 2014 بمقدار 14 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.04٪، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 16 نقطة أساس.

- الكمبيالات والاسناد المخصومة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر تشرين ثاني 2014 بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.96٪، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 17 نقطة أساس.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

2013		تشرين ثاني 2013	تشرين ثاني 2014	التغير/ نقطة أساس
	الـودائـع			
0.38	تحت الطلب	0.36	0.42	4
0.87	توفير	0.79	0.82	-5
4.97	لأجل	4.98	4.14	-83
	التسهيلات الائتمانية			
10.13	كمبيالات واسناد مخصومة	9.31	9.96	-17
9.03	قروض وسلف	8.93	8.88	-15
9.20	جاري مدين	9.31	9.04	-16
8.85	الإقراض لأفضل العملاء	8.85	8.72	-13

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر تشرين ثاني 2014 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق بمقدار 8 نقاط أساس ليبلغ 8.88٪، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 15 نقطة أساس.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر تشرين ثاني 2014 ما نسبته 8.72٪ مسجلاً بذلك انخفاضاً مقداره 13 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2013.
- ونتيجة لهذه التطورات، ارتفع هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل في نهاية شهر تشرين ثاني 2014 بمقدار 68 نقطة أساس مقارنة مع نهاية عام 2013، ليبلغ ما مقداره 474 نقطة أساس.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 ما مقداره 551.3 مليون دينار، أو ما نسبته (2.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 959.2 مليون دينار (5.4٪) خلال نفس الفترة من عام 2013.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة تحت بند أخرى والذي يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد بمقدار 406.9 مليون دينار (9.8٪)، وقطاع الانشاءات بمقدار 401.6 مليون دينار (9.8٪)، وكذلك ارتفاع التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة بمقدار 111.7 مليون دينار (4.2٪)، وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2013. في حين انخفضت التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة بمقدار 293.3 مليون دينار (7.4٪)، وكذلك التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 182.6 مليون دينار (8.4٪).
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة حتى نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2014، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بحوالي 1,002.9 مليون دينار (6.1٪)، والمؤسسات العامة بمقدار 38.7 مليون دينار (12.1٪)، والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 1.0 مليون دينار (10.3٪)، في حين انخفضت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 333.6 مليون دينار (40.8٪)، وكذلك التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 157.8 مليون دينار (12.9٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2013.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 ما مقداره 30,233.9 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 2,640.7 مليون دينار (9.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 2,643.9 مليون دينار (10.6٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2013.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع حتى نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2014 بشكل رئيس نتيجة لارتفاع ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,841.0 مليون دينار (8.3٪)، يليه ارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 384.9 مليون دينار (12.4٪)، وودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 322.5 مليون دينار (16.1٪) ، إضافةً إلى ارتفاع ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 92.5 مليون دينار (33.3٪).

- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر تشرين ثاني 2014، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 2,877.0 مليون دينار (13.7٪)، وانخفاض الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 236.3 مليون دينار (3.6٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2013.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في عام 2013. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجـم التـداول:**

ارتفع حجم التداول خلال شهر تشرين ثاني من عام 2014 بمقدار 22.6 مليون دينار (17.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 154.4 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 22.9 مليون دينار (15.5٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 1,992.7 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 824.9 مليون دينار (29.3٪) عن مستواه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2013.

- **عـــدد الأسهـــم:**

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر تشرين ثاني من عام 2014 بواقع 14.3 مليون سهم (9.1٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 171.3 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 39.2 مليون سهم (25.4٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 2,016.0 مليون سهم، بالمقارنة مع 2,526.8 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك بانخفاض قدره 510.8 مليون سهم (20.2٪).

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2014 ارتفاعاً قدره 26.4 نقطة (1.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,132.5 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 53.3 نقطة (2.7٪) خلال نفس الشهر من عام 2013. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بما مقداره 66.7 نقطة (3.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013، مقابل ارتفاع قدره 65.0 نقطة (3.3٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من القطاع المالي بمقدار 197.3 نقطة (7.3٪)، وقطاع الخدمات بمقدار 79.5 نقطة (4.8٪)، وانخفاض أسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 179.3 نقطة (9.1٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2013.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة وفقا للقطاع

2013		تشرين ثاني 2013	تشرين ثاني 2014
2,065.8	الرقم القياسي العام	**2,022.6**	**2,132.5**
2,703.9	القطاع المالي	2,648.5	2,901.2
1,964.9	قطاع الصناعة	1,952.3	1,785.6
1,664.8	قطاع الخدمات	1,607.8	1,744.3

المصدر: بورصة عمان.

القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تشرين ثاني من عام 2014 ما مقداره 17.8 مليار دينار، منخفضة بمقدار 291.1 مليون دينار (1.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع بلغ 371.4

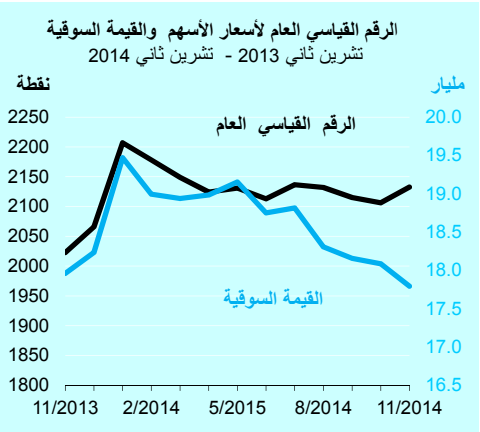

مليون دينار (2.1٪) خلال نفس الشهر من عام 2013. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014، فقد انخفضت القيمة السوقية بمقدار 439.7 مليون دينار (2.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013، مقارنة مع انخفاض بلغ 1.2 مليار دينار (6.2٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر تشرين ثاني من عام 2014 تدفقاً موجباً بلغ 1.6 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 4.7 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2013. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر تشرين ثاني من عام 2014 ما قيمته 25.7 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 24.1 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

2013		تشرين ثاني 2013	تشرين ثاني 2014
3,027.3	حجم التداول	170.5	154.4
12.4	معدل التداول اليومي	9.0	7.4
18,233.5	القيمة السوقية	17,960.4	17,793.8
2,705.8	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	193.4	171.3
146.9	صافي استثمار غير الأردنيين	4.7	1.6
939.5	شراء	23.4	25.7
792.6	بيع	18.7	24.1

المصدر: بورصة عمان.

أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014، فقد سجل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً سالباً قدره 25.8 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 135.0 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2013.

ثانياً : الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثالث من عام 2014 بنسبة 3.1٪، وذلك مقابل نمو نسبته 2.8٪ خلال نفس الربع من عام 2013. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 6.2٪ خلال الربع الثالث من عام 2014 مقابل نمو نسبته 8.0٪ خلال نفس الربع من عام 2013.
- وعليه، نما GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 بنسبة 3.0٪، مقابل نمو نسبته 2.8٪ خلال ذات الفترة من عام 2013. بينما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 6.5٪ مقابل 9.0٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013.
- انخفض معدل التضخم، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 إلى 3.0٪ مقابل 5.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2013.
- انخفض معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2014 إلى 11.4٪ (9.2٪ للذكور و22.0٪ للإناث)، وذلك مقابل 14.0٪ (11.3٪ للذكور و 26.8٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2013، بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 17.9٪.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

سجل الناتج المحلي الاجمالي نمواً بأسعار السوق الثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 نسبته 3.0٪، مقابل نمو نسبته 2.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. ويأتي ذلك بالرغم من استمرار تداعيات الربيع العربي والاضطرابات في المنطقة التي ما زالت تلقي بظلالها على الاقتصاد الاردني وفي مختلف القطاعات. وباستبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات (والذي شهد نمواً نسبته 2.8٪)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 3.1٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 مقابل نمو نسبته 2.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 6.5٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 9.0٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013. وقد انخفض النمو المسجل في GDP بأسعار السوق الجارية نتيجة تباطؤ المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP والذي نما بنسبة 3.3٪ مقابل 6.0٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013؛ وذلك انعكاساً لتلاشي أثر قرار تحرير أسعار المشتقات النفطية على الاقتصاد الوطني، وانخفاض الأرقام القياسية لأسعار كل من الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2013 -2014
نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2013					
GDP بالأسعار الثابتة	2.6	3.1	2.8	2.9	**2.8**
GDP بالأسعار الجارية	9.5	9.7	8.0	7.4	**8.6**
2014					
GDP بالأسعار الثابتة	3.2	2.8	3.1	-	-
GDP بالأسعار الجارية	7.1	6.1	6.2	-	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق 2014-2012

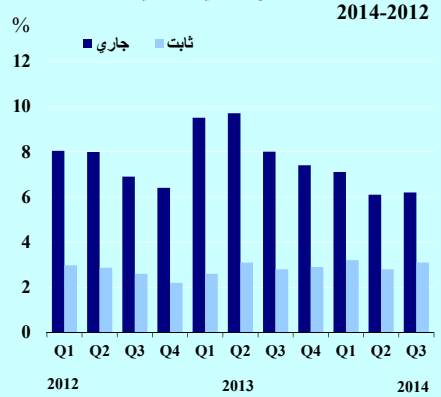

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 "خدمات المال والتأمين والعقارات" (0.5 نقطة مئوية)، "التجارة والمطاعم والفنادق" (0.5 نقطة مئوية)، والإنشاءات (0.4 نقطة مئوية)، "النقل والتخزين والاتصالات" (0.3 نقطة مئوية)، والصناعات التحويلية (0.3 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 66.7٪ من النمو الحقيقي المسجل خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014.

وقد شهدت كافة القطاعات الاقتصادية خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 نمواً حقيقياً بمعدلات متباينة؛ حيث سجلت بعض القطاعات نمواً بوتيرة متسارعة، منها، قطاع "التجارة والمطاعم والفنادق" الذي نما بنسبة 4.3٪، و"منتجو الخدمات الحكومية" (1.9٪)، والصناعات الاستخراجية (14.2٪)، و"الكهرباء والمياه" (4.3٪) والزراعة (3.0٪). في حين شهدت بقية القطاعات تباطؤاً في أدائها.

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عامي 2013-2014، نسبة مئوية

	2013	2014
الزراعة	1.0	3.0
الصناعات الاستخراجية	-10.5	14.2
الصناعات التحويلية	1.7	1.5
الكهرباء والمياه	-0.6	4.3
الإنشاءات	8.4	7.8
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	3.6	4.3
النقل والتخزين والاتصالات	4.0	1.8
خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	3.8	2.7
خدمات اجتماعية وشخصية	5.9	5.0
منتجو الخدمات الحكومية	1.3	1.9
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الربح	6.9	6.7
الخدمات المنزلية	0.1	0.1
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	**2.8**	**3.0**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

المؤشرات القطاعية الجزئية

- سجل الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي نمواً بنسبة 1.5٪ خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2014 مقابل نمو نسبته 1.4٪ خلال الفترة المقابلة من العام السابق. وقد جاء ذلك محصلة لما يلي:
  - ارتفاع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة 22.6٪ (بالمقارنة مع تراجع نسبته 14.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2013)، ويعزى ذلك إلى نمو الرقم القياسي لإنتاج كلاً من الفوسفات بنسبة 29.0٪، والبوتاس بنسبة 18.4٪.
  - نمو الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء بنسبة 5.0٪ (بالمقارنة مع تراجع نسبته 6.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2013)، وذلك بسبب زيادة طلب الصناعات الاستخراجية على الكهرباء.
  - تراجع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة طفيفة بلغت 0.4٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 3.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2013، وذلك محصلة لتراجع عدد من البنود المشكّلة لهذا المؤشر، أبرزها بند "المنتجات النفطية المكررة" (5.5٪) و"الحديد والصلب" (4.6٪) من جهة، ونمو عدد من البنود أبرزها منتجات "الاسمنت والجير والجبص" (10.2٪) والتبغ (7.1٪)، من جهة أخرى.
- نمو كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة بنسبة 15.0٪ خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2014، بالمقارنة مع تراجع بنفس النسبة خلال نفس الفترة من عام 2013.
- تراجع عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية بنسبة 1.9٪ خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2014، بالمقارنة مع تراجع نسبته 2.5٪ خلال نفس الفترة من عام 2013.
- تراجع الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية بنسبة 3.4٪ خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2014 بالمقارنة مع تراجع نسبته 8.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2013.
- تراجع عدد المغادرين بنسبة 0.7٪ خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 بالمقارنة مع تراجع أكبر نسبته 13.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2013.
- نمو المساحات المرخصة للبناء بنسبة 9.0٪ خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2014 بالمقارنة مع نمو نسبته 6.5٪ خلال نفس الفترة من عام 2013.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2013	المؤشـر	2013	الفترة المتاحة	2014
1.6	**الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي**	**1.4**		**1.5**
3.3	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية**	**3.6**		**-0.4**
5.0	المنتجات الغذائية والمشروبات	7.3		-3.1
29.8	منتجات التبغ	26.5		7.1
-10.8	المنتجات النفطية المكررة	-10.3		-5.5
-17.7	الإسمنت والجير والجبص	-19.1		10.2
-13.8	الحديد والصلب	-12.1		-4.6
14.2	المنتجات الكيميائية	11.3		-4.0
-11.5	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية**	**-14.7**	كانون ثاني–تشرين أول	**22.6**
-15.7	الفوسفات	-14.5		29.0
-5.2	البوتاس	-13.8		18.4
-4.5	**الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء**	**-6.7**		**5.0**
8.4	**المساحات المرخصة للبناء**	**6.5**		**9.0**
-15.7	**كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة**	**-15.0**		**15.0**
-3.7	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**-2.5**		**-1.9**
-9.5	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**-8.4**		**-3.4**
-13.5	**عدد المغادرين**	**-13.7**	كانون ثاني– تشرين ثاني	**-0.7**

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:
- دائرة الإحصاءات العامة.
- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- الملكية الأردنية.

الأسعـــار

بلغ معدل التضخم، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لاسعار المستهلك (CPI)، خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 ما نسبته 3.0٪ بالمقارنة مع تضخم نسبته 5.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. وقد تأثر المستوى العام للأسعار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام الحالي بالارتفاع في أسعار عدد من البنود المكونة لسلة CPI، أبرزها بند "التبغ والسجائر" وبند الايجارات، بالإضافة إلى بند الملابس. إذ ساهمت هذه البنود مجتمعة برفع معدل التضخم بمقدار 1.9 نقطة مئوية مقابل 0.5 نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام الماضي.

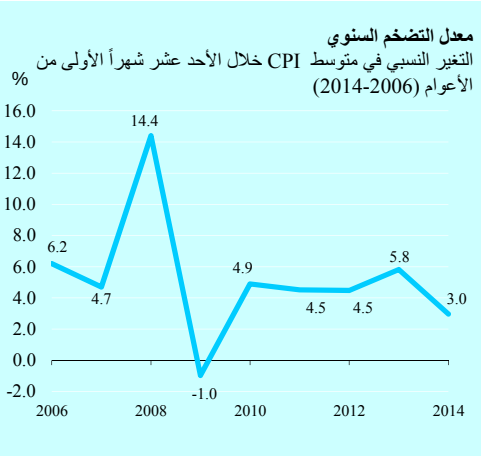

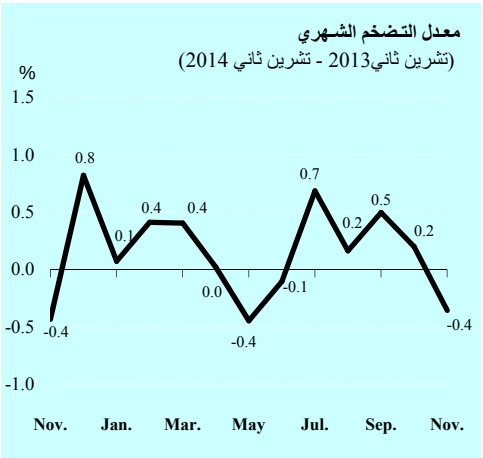

وشهد المستوى العام للاسعار خلال شهر تشرين ثاني 2014 تراجعاً بنسبة 0.4٪ بالمقارنة مع الشهر السابق (تشرين أول 2014)، ويعزى هذا التراجع إلى تراجع أسعار بعض البنود، أبرزها: الفواكه، "الألبان ومنتجاتها والبيض"، النقل، والوقود والانارة.

وفيما يلي عرضٌ موجزٌ لأبرز تطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2013:

- مجموعة المواد الغذائية، تشكّل هذه المجموعة الوزن الأكبر في سلة CPI (36.6٪). وقد شهدت أسعار هذه المجموعة ارتفاعاً بنسبة 1.9٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. وبذلك، أسهمت هذه المجموعة بمقدار 0.7 نقطة مئوية في معدل التضخم. ويعزى ارتفاع أسعار مجموعة المواد الغذائية إلى زيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً بند "التبغ والسجائر" بنسبة 13.9٪، وذلك تبعاً لقرار الحكومة القاضي بزيادة الضريبة على التبغ والسجائر اعتباراً من شباط 2014، إلى جانب ارتفاع بند "البقول الجافة والمعلبة" (5.3٪)، والفواكه (4.8٪). وفي المقابل، انخفضت أسعار كلاً من الخضروات (1.5٪)، و"الزيوت والدهون" (0.4٪).
- مجموعة الملابس والأحذية (5.0٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 10.0٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 5.6٪ خلال نفس الفترة من عام 2013، مساهمة بذلك بنحو 0.5 نقطة مئوية في معدل التضخم. وتعزى الزيادة في أسعار هذه المجموعة إلى ارتفاع أسعار الملابس بنسبة 10.1٪، وذلك في ضوء قرار الحكومة القاضي برفع الرسوم الجمركية على الملابس اعتباراً من أيلول 2013. هذا إلى جانب ارتفاع أسعار الأحذية بنسبة 9.6٪.
- مجموعة المساكن (26.8٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 3.7٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 8.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2013، لتسهم بذلك بمقدار 1.0 نقطة مئوية في معدل التضخم. وقد تأثرت أسعار هذه المجموعة بالارتفاع في أسعار بند "الإيجارات" بنسبة 7.0٪، متأثراً بزيادة الطلب الناجم عن تدفق اللاجئين السوريين إلى المملكة. كما شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها

وبنسب متفاوتة تراوحت بين 4.5٪ لبند "مواد النظافة المنزلية" و 0.02٪ لبند "الماء والنفايات".

- مجموعة "السلع والخدمات الأخرى" (31.6٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 2.6٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 6.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2013، لتساهم بذلك بمقدار 0.8 نقطة مئوية في معدل التضخم. وقد تأثرت الزيادة في أسعار هذه المجموعة بالارتفاع في أسعار معظم البنود، أبرزها بند "العناية الطبية" بنسبة (7.0٪)، والتعليم (4.7٪)، والنقل (2.0٪).

التشغيل

- انخفض معدل البطالة (نسبة المتعطلين إلى قوة العمل) خلال الربع الثالث من عام 2014 ليصل إلى 11.4٪ (9.2٪ للذكور و 22.0٪ للإناث) وذلك مقابل 14.0٪ (11.3٪ للذكور و 26.8٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2013، بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 17.9٪.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 36.2٪ (59.6٪ للذكور و 12.5٪ للإناث) خلال الربع الثالث من عام 2014، بالمقارنة مع 36.8٪ (59.7٪ للذكور و 13.1٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2013.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 32.1٪ خلال الربع الثالث من عام 2014، وذلك مقابل 31.6٪ خلال نفس الربع من عام 2013. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 26.5٪ من مجموع المشتغلين، تلاه قطاع "تجارة الجملة والتجزئة" بنسبة بلغت 15.5٪، في حين توزعت النسبة المتبقية على القطاعات الأخرى.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 696.0 مليون دينار خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 مقارنة بعجز مالي بلغ 897.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2013. وفي حال استثناء المنح الخارجية (721.4 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 1,417.4 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 1,447.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2013.
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية تشرين أول 2014 عن مستواه في نهاية عام 2013 بمقدار 722.0 مليون دينار ليبلغ 12,584.0 مليون دينار (49.2٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين أول 2014 عن مستواه في نهاية عام 2013 بمقدار 652.9 مليون دينار ليبلغ 7,887.4 مليون دينار (30.8٪ من GDP).
- وعليه، بلغ صافي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 20,471.4 مليون دينار (80.0٪ من GDP) في نهاية تشرين أول 2014 مقابل 19,096.5 مليون دينار (80.0٪ من GDP) في نهاية عام 2013.

أداء الموازنة العامة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق:-

- **الإيرادات العامة**

ارتفعت الإيرادات العامة خلال شهر تشرين أول من عام 2014 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2013 بمقدار 97.1 مليون دينار أو ما نسبته 25.1٪ لتصل إلى 483.2 مليون دينار. كما ارتفعت الإيرادات العامة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2013 بمقدار 914.9 مليون دينار او ما نسبته 19.5٪ لتصل إلى 5,599.6 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 743.8 مليون دينار وارتفاع المنح الخارجية بمقدار 171.1 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	تشرين أول		معدل النمو	كانون ثاني – تشرين أول		معدل النمو
	2013	2014		2013	2014	
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**386.1**	**483.2**	**25.1**	**4,684.7**	**5,599.6**	**19.5**
الإيرادات المحلية، منها:	372.9	395.9	6.2	4,134.4	4,878.2	18.0
الإيرادات الضريبية، منها:	273.9	289.6	5.7	3,014.6	3,427.9	13.7
ضريبة المبيعات	212.8	229.7	7.9	2,009.6	2,342.6	16.6
الإيرادات الأخرى	97.3	104.7	7.6	1,101.4	1,433.4	30.1
المنح الخارجية	13.2	87.3	-	550.3	721.4	31.1
إجمالي الإنفاق، منها:	**541.9**	**618.1**	**14.1**	**5,582.2**	**6,295.6**	**12.8**
النفقات الرأسمالية	72.1	77.5	7.5	605.7	761.9	25.8
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-155.8**	**-134.9**	-	**-897.5**	**-696.0**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 بمقدار 743.8 مليون دينار أو ما نسبته 18.0٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2013 لـتصل إلى 4,878.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى بمقدار 413.3 مليون دينار و332.0 مليون دينار، على التوالي، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 1.5 مليون دينار.

الإيرادات الضريبية

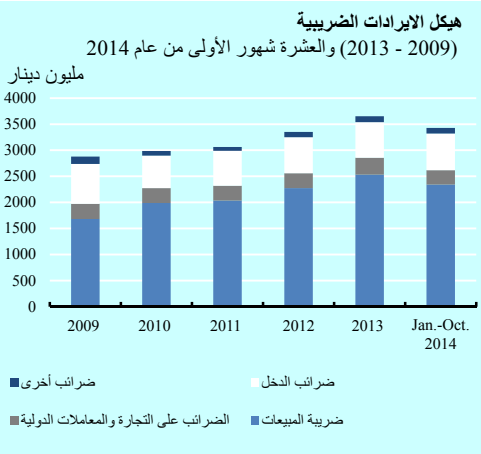

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 بمقدار 413.3 مليون دينار أو ما نسبته 13.7٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2013 لتصل إلى 3,427.9 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 70.3٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، مدفوعاً بارتفاع إيرادات الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات وكذلك الضرائب على الدخل والارباح. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات **الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 333.0 مليون دينار أو ما نسبته 16.6٪ لتبلغ 2,342.6 مليون دينار، مشكلةً بذلك 68.3٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع جميع بنودها حيث ارتفعت ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 229.7 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 80.0 مليون دينار، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 18.0 مليون دينار، كما ارتفعت ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 5.3 مليون دينار.
- ارتفعت **الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 63.5 مليون دينار أو ما نسبته 9.9٪ لتصل إلى 701.8 مليون دينار، مشكلةً بذلك 20.5٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات والمشاريع بمقدار 45.7 مليون دينار، وارتفاع ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 17.8 مليون دينار.

وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 81.4٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 571.0 مليون دينار (منها 275.6 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية).

- ارتفعت **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 3.5 مليون دينار أو ما نسبته 1.3٪ لتبلغ 275.4 مليون دينار، مشكلةً بذلك 8.0٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.
- ارتفعت **ضريبة بيع العقار** (الضرائب على المعاملات المالية) بمقدار 13.3 مليون دينار أو ما نسبته 14.0٪ لتصل إلى 108.1 مليون دينار، مشكلةً بذلك 3.2٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- **الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)**

ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 بمقدار 332.0 مليون دينار أو ما نسبته 30.1٪ لتصل إلى 1,433.4 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع حصيلة الإيرادات المختلفة بمقدار 272.3 مليون دينار لتبلغ 451.0 مليون دينار، وكذلك ارتفاع حصيلة إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 68.1 مليون دينار لتبلغ 731.1 مليون دينار، في حين انخفضت حصيلة ايرادات دخل الملكية بمقدار 8.4 مليون دينار لتبلغ 251.3 مليون دينار (منها 222.3 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة).

- **الاقتطاعات التقاعدية**

انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 بمقدار 1.5 مليون دينار لتبلغ 16.9 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 بمقدار 171.1 مليون دينار، لتبلغ 721.4 مليون دينار.

■ إجمالي الإنفاق

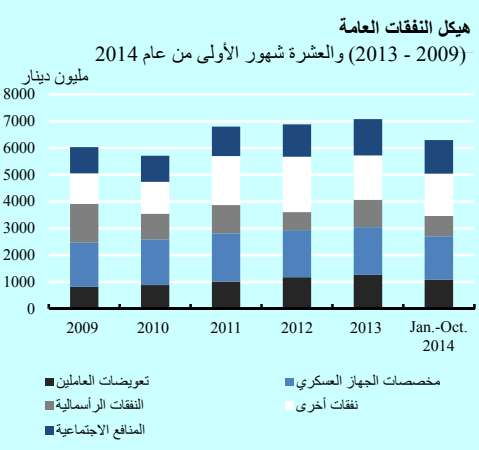

شهدت النفقات العامة خلال شهر تشرين أول من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 76.2 مليون دينار أو ما نسبته 14.1٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 618.1 مليون دينار. كما شهدت النفقات العامة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 713.4 مليون دينار أو ما نسبته 12.8٪ لتبلغ 6,295.6 مليون دينار. وقد جاء هذا الإرتفاع نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 11.2٪ والنفقات الرأسمالية بنسبة 25.8٪.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 بمقدار 557.2 مليون دينار أو ما نسبته 11.2٪ لتصل إلى 5,533.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع جميع بنودها، حيث ارتفعت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 103.4 مليون دينار لتبلغ 1,614.3 مليون دينار مشكلة ما نسبته 29.2٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 115.3 مليون دينار ليصل إلى 1,253.7 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 22.7٪ من إجمالي النفقات الجارية، وكذلك ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 41.8 مليون دينار لتبلغ 1,088.7 مليون دينار مشكلة ما

نسبته 19.7٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند فوائد الدّين بشقيه الداخلي والخارجي بمقدار 191.9 مليون دينار ليصل إلى 782.0 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 14.1٪ من إجمالي النفقات الجارية، وارتفع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 74.0 مليون دينار ليبلغ 276.4 مليون دينار ليشكل ما نسبته 5.0٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند دعم السلع بمقدار 16.6 مليون دينار ليبلغ 201.8 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 3.6٪ من إجمالي النفقات الجارية، ويذكر أن هذا البند يتضمن دعم المواد الغذائية فقط وذلك اعتباراً من عام 2013.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 156.2 مليون دينار، أو ما نسبته 25.8٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2013 لتصل إلى 761.9 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

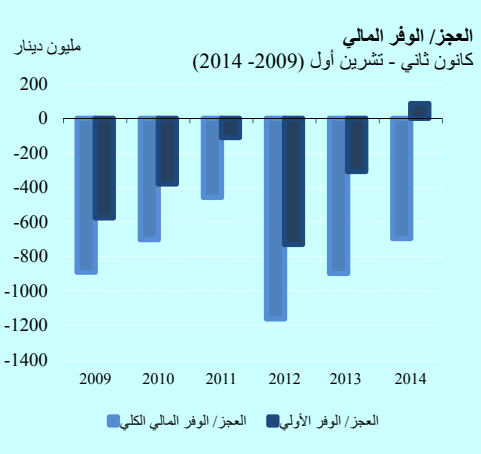

- سجّلت الموازنة العامة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 عجزاً مالياً، بعد المنح، بلغ 696.0 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 897.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2013.
- سجّلت الموازنة العامة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 وفراً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 86.0 مليون دينار مقابل عجزاً أولياً مقداره 307.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2013.

الدين العام

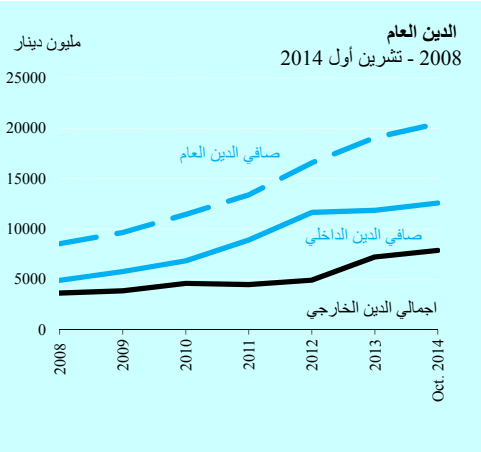

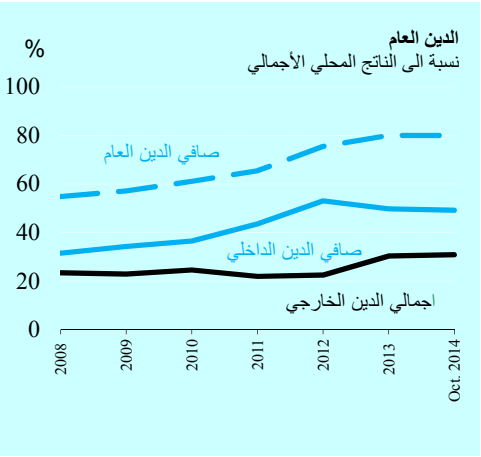

ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية تشرين الأول 2014 بمقدار 722.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2013 ليبلغ 12,584.0 مليون دينار (49.2٪ من GDP). وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 931.0 مليون دينار ليبلغ 14,371.0 مليون دينار، وارتفاع قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2013 بمقدار 210.0 مليون دينار لتبلغ 1,787.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة، بشكل أساس، محصلة لنمو رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة بمقدار 1,323.0 مليون دينار ليصل إلى 12,191.0 مليون دينار في نهاية تشرين أول 2014 من ناحية، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 80.0 مليون دينار ليصل إلى 592.0 مليون دينار، من ناحية أخرى. أما رصيد

سندات المؤسسات المستقلة فقد انخفض بمقدار 176.0 مليون دينار ليصل إلى 693.0 مليون دينار في نهاية تشرين الأول 2014، كما انخفض رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 128.0 مليون دينار ليصل إلى 886.0 مليون دينار.

- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين الأول 2014 عن مستواه في نهاية عام 2013 بمقدار 652.9 مليون دينار ليبلغ 7,887.4 مليون دينار (30.8٪ من GDP). ويعزى هذا الارتفاع إلى استلام الدفعة الرابعة والخامسة من قرض صندوق النقد الدولي ضمن إطار اتفاقية الاستعداد الائتماني بقيمة 182.9 مليون دينار (أي ما يعادل 258 مليون دولار أميركي)، في شهر نيسان هذا العام، بالإضافة إلى إصدار سندات بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية بقيمة إجمالية بلغت مليار دولار في شهر حزيران الماضي. ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 57.8٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 6.0٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 8.2٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 11.1٪، و 13.5٪ وحدة حقوق سحب خاصة.
- ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية تشرين الأول 2014 بمقدار 1,374.9 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2013 ليصل إلى 20,471.4 مليون دينار (80.0٪ من GDP) مقابل 19,096.5 مليون دينار (80.0٪ من GDP) في نهاية عام 2013.
- بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 ما مقداره 726.2 مليون دينار (منها 163.7 مليون دينار فوائد) مقابل 427.5 مليون دينار (منها 96.0 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2013.

الإجراءات الماليـــة والسعرية

- تخفيض أسعار جميع المشتقات النفطية بنسب ملحوظة، وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2014	2015	معدل النمو
		كانون أول	كانون الثاني	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	690	590	-14.5
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	835	735	-12.0
السولار	فلس/لتر	545	460	-15.6
الكاز	فلس/لتر	545	460	-15.6
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	10	8.75	-12.5
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	362.7	295	-18.7
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	491	410	-16.5
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	496	415	-16.3
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	511	430	-15.9
الإسفلت	دينار/طن	389.9	315	-19.2

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2015/1/1

- أقر مجلس الوزراء نظام رسوم تصاريح عمل العمال غير الأردنيين لسنة 2014 على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (حزيران 2014).
- إتمام عملية إصدار سندات بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية باسم المملكة الأردنية الهاشمية وبكفالة الحكومة الأمريكية للمرة الثانية، وبقيمة إجمالية بلغت مليار دولار وذلك لمدة خمس سنوات وبسعر فائدة وصل إلى ما نسبته 1.945٪ (حزيران 2014).
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على تخفيض نسبة الضريبة العامة على المبيعات لشركات التمويل الصغيرة (الميكروية) لتصبح 3٪ من عام 2009 وما تلاها، على أن لا يسمح لهذه

الشركات خصم أي ضرائب على مشترياتها، وذلك اعتباراً من تاريخ 20/7/2014 (تموز 2014).

- أقر مجلس الوزراء قانون ضريبة الدخل لسنة 2014 ويعمل به اعتباراً من 2015/1/1 (كانون ثاني 2015).

المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على مذكرة التفاهم الخاصة بمساعدات الاتحاد الأوروبي للأردن للأعوام (2014 – 2017)، تتضمن منحاً بقيمة تتراوح بين (312 – 382) مليون يورو. كما تم التوقيع على اتفاقيتي منحتين بقيمة 59.5 مليون يورو، منها 47.5 مليون يورو لبرنامج دعم الإصلاحات المالية والإدارية العامة و12 مليون يورو لبرنامج دعم تنفيذ خطة العمل الأردنية الأوروبية المشتركة لسياسة الجوار الأوروبية (تشرين أول 2014).
- التوقيع على اتفاقية التكيف مع التغير المناخي في قطاع المياه مع بنك الأعمار الألماني (KFW) بقيمة 20 مليون يورو، وأيضاً اتفاقية منحة الخدمات المساندة بقيمة 1.5 مليون يورو (تشرين أول 2014).
- التوقيع على اتفاقية منحة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، تقدم بموجبها الحكومة اليابانية من خلال جايكا منحة بقيمة 2,238 مليون ين ياباني (ما يعادل 20 مليون دولار)، للمساهمة في تنفيذ مشروع إعادة تأهيل وتوسيع شبكات المياه في محافظة البلقاء ضمن برنامج الهبات اليابانية لحماية البيئة والتغير المناخي (تشرين الثاني 2014).

- التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية الصين الشعبية، تقدم بموجبها الحكومة الصينية للأردن منحة بقيمة 50 مليون يوان صيني (ما يعادل 8 مليون دولار)، لتمويل مشاريع تنموية يتم الاتفاق عليها لاحقاً بين الحكومتين (كانون الأول 2014).
- التوقيع على اتفاقية الترتيبات الإطارية بين الحكومة الأردنية وحكومة جمهورية كوريا الجنوبية، والخاصة ببرنامج المساعدات الكورية (المنح) المخصصة للأردن للعام 2014، تشمل ثلاثة منح بقيمة 18 مليون دولار من خلال الوكالة الكورية للتعاون الدولي (KOICA)، موزعة كالتالي: (كانون الأول 2014).
  - 4.3 مليون دولار لوزارة الصحة لبناء وتجهيز وتأثيث ثلاثة مراكز صحية شاملة.
  - 5.2 مليون دولار لوزارة التربية والتعليم لإنشاء مدرسة لذوي الاحتياجات الخاصة (للصم).
  - 8.5 مليون دولار لدعم مشروع إنشاء نظام الشراء الالكتروني لدائرة اللوازم العامة.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر تشرين أول من عام 2014 بنسبة 3.6٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2013 لتبلغ 466.1 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 6.1٪ لتبلغ 4,953.2 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر تشرين أول من عام 2014 بنسبة 4.4٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2013 لتبلغ 1,300.6 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 2.9٪ لتبلغ 13,427.6 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر تشرين أول من عام 2014 انخفاضاً نسبته4.9٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2013 ليبلغ 834.5 مليون دينار. أما خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 1.1٪ ليبلغ 8,474.4 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات بند السفر ومدفوعاته خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 بمقدار 177.5 مليون دينار و26.9 مليون دينار أو ما نسبته 6.5٪ و3.7٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2013 على التوالي.
- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 بنسبة 2.7٪ ليبلغ 2,432.7 مليون دينار.
- سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً مقداره 1,391.3 مليون دينار (7.5٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 مقارنة مع عجز مقداره 1,633.8 مليون دينار (9.3٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 975.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 مقارنة بحوالي 1,049.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية أيلول من عام 2014 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 1,278.5 مليون دينار مقارنة مع نهاية كانون أول عام 2013 ليصل إلى 22,121.0 مليون دينار.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 320.8 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 374.7 مليون دينار خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 695.5 مليون دينار ليبلغ 17,728.9 مليون دينار مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2013.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون ثاني – تشرين أول			
	2013 القيمة	معدل النمو (٪) 2013/2012	2014 القيمة	معدل النمو (٪) 2014/2013
التجارة الخارجية	17,033.4	5.7	17,728.9	4.1
الصادرات الكلية	4,666.9	-0.5	4,953.2	6.1
الصادرات الوطنية	3,980.5	0.1	4,301.3	8.1
المعاد تصديره	686.4	-3.4	651.9	-5.0
المستوردات	13,052.9	7.6	13,427.6	2.9
الميزان التجاري	-8,386.0	12.7	-8,474.4	1.1

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن لعامي 2013، 2014
مليون دينار

	كانون ثاني – تشرين أول		
	2013	2014	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	705.3	779.1	10.5
العراق	721.9	704.3	-2.4
السعودية	547.8	592.2	8.1
الهند	298.9	383.7	28.4
الإمارات	157.5	163.5	3.8
سوريا	73.7	122.0	65.5
الصين	72.0	115.6	60.6
المستوردات			
السعودية	2,335.0	2,581.6	10.6
الصين	1,355.6	1,398.3	3.1
الهند	558.6	806.9	44.5
الولايات المتحدة الأمريكية	845.3	774.8	-8.3
الإمارات	452.9	699.5	54.4
ألمانيا	496.0	521.7	5.2
تركيا	456.3	520.2	14.0
كوريا الجنوبية	336.0	464.1	38.1

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 ارتفاعاً نسبته 6.1٪ لتصل إلى 4,953.2 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 0.5٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2013. وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 320.8 مليون دينار أو ما نسبته 8.1٪ لتصل إلى 4,301.3 مليون دينار وانخفاض السلع المعاد تصديرها بنسبة 5.0٪ لتصل إلى 651.9 مليون دينار.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 بالمقارنة مع نفس الفترة لعام 2013، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع الصادرات من الأسمدة بمقدار 95.3 مليون دينار، أو ما نسبته 58.6٪، لتصل إلى 257.8 مليون دينار، مقارنة مع تراجع نسبته 27.3٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2013. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وتركيا وأثيوبيا على ما نسبته 63.6٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال العشرة شهور الأولى من عامي 2013 و2014، مليون دينار

	2013	2014	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**3,980.5**	**4,301.3**	**8.1**
الملابس	**675.5**	**757.0**	**12.1**
الولايات المتحدة الأمريكية	626.4	688.3	9.9
الخضروات	**299.1**	**380.3**	**27.1**
الإمارات	51.2	67.1	31.1
العراق	45.1	59.8	32.6
السعودية	48.1	56.1	16.6
البوتاس	**365.4**	**361.8**	**-1.0**
الصين	65.9	110.6	67.8
الهند	72.2	96.2	33.2
ماليزيا	53.9	35.7	-33.8
منتجات دوائية وصيدلية	**342.2**	**338.6**	**-1.1**
السعودية	79.7	86.5	8.5
الجزائر	57.4	53.4	-7.0
العراق	37.6	37.5	-0.3
السودان	33.4	27.8	-16.8
الفوسفات	**230.3**	**273.0**	**18.5**
الهند	162.6	184.7	13.6
أندونيسيا	28.9	45.5	57.4
بلغاريا	11.9	7.6	-36.1
الأسمدة	**162.5**	**257.8**	**58.6**
الهند	45.6	71.4	56.6
تركيا	31.7	47.8	50.8
أثيوبيا	14.6	44.8	206.8

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

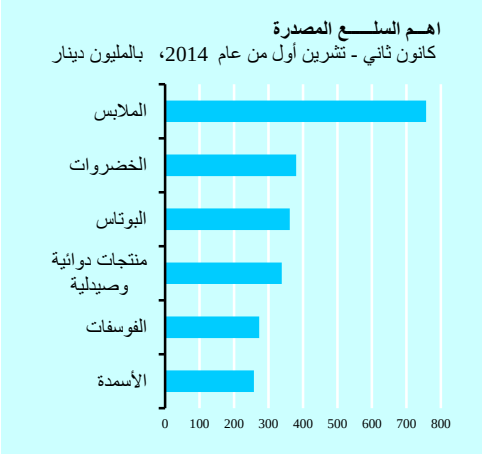

- ارتفاع الصادرات من الخضروات بمقدار 81.2 مليون دينار (27.1٪) لتصل إلى 380.3 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 5.1٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2013، حيث استحوذت أسواق كل من الإمارات والعراق السعودية على ما نسبته 48.1٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

- ارتفاع الصادرات من الفوسفات بمقدار 42.7 مليون دينار (18.5٪) لتصل إلى 273.0 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 33.5٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2013. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 42.6٪ وانخفاض أسعار الفوسفات بنسبة 16.9٪. وتشكل الهند السوق الرئيسية لصادرات الفوسفات حيث استحوذت على نحو 67.7٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

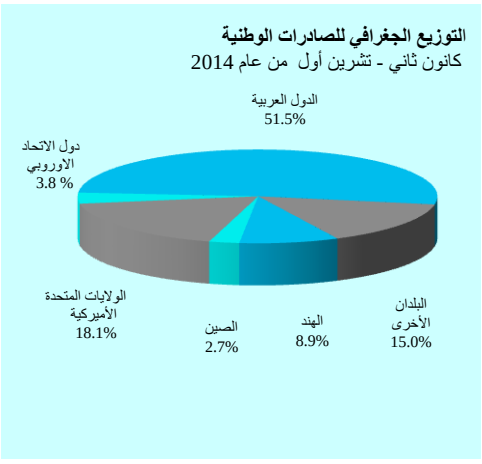

- انخفاض صادرات البوتاس بمقدار 3.6 مليون دينار (1.0٪) لتصل إلى 361.8 مليون دينار مقارنة مع انخفاض نسبته 13.1٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2013. وقد استحوذت أسواق كل من الصين والهند وماليزيا على ما نسبته 67.0٪ من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والخضروات والبوتاس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والفوسفات والأسمدة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 على ما نسبته 55.1٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 52.1٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2013. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والعراق والسعودية والهند والإمارات وسوريا الصين على ما نسبته 66.5٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 مقابل 64.7٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2013.

المستـــــوردات السلعيـــــة

ارتفعت مستوردات المملكة خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 بنسبة 2.9٪ مقارنة بالفترة المقابلة من العام السابق لتصل إلى 13,427.6 مليون دينار، مقابل نمو نسبته 7.6٪ خلال ذات الفترة من عام 2013.

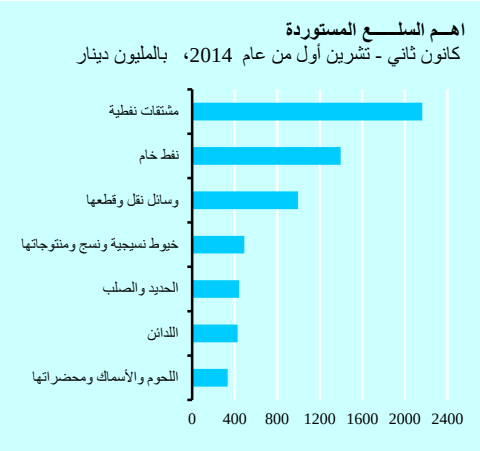

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2013، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 564.9 مليون دينار، أو ما نسبته 35.3٪، لتصل إلى 2,163.2 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 16.1٪ خلال العشرة شهور الأولى من عام 2013، (ويعود الارتفاع بشكل رئيس إلى استمرار تقطع إمدادات الغاز المصري المستخدم في توليد الكهرباء والاستعاضة عنه بزيت الوقود الثقيل والديزل). وتعد كل من الهند والإمارات العربية المتحدة والسعودية الأسواق الرئيسة لمستوردات الأردن من هذه المنتجات.

- انخفاض المستوردات من النفط الخام بمقدار 115.3 مليون دينار، أو ما نسبته 7.6٪، لتصل إلى 1,396.3 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض مقداره 181.0 مليون دينار أو ما نسبته 10.7٪ خلال العشرة شهور الأولى من عام 2013. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لإنخفاض الأسعار بنسبة 0.5٪ وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 7.1٪. ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من المملكة العربية السعودية.

- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائط النقل وقطعها بمقدار 195.8 مليون دينار، أو ما نسبته 24.5٪، لتصل إلى 995.9 مليون دينار مقابل

أبرز المستوردات السلعيةخلال العشرة شهور الأولى من عامي 2013 و2014، مليون دينار

	2013	2014	معدلالنمو (٪)
إجمالي المستوردات	**13,052.9**	**13,427.6**	**2.9**
مشتقات نفطية	**1,598.3**	**2,163.2**	**35.3**
الهند	286.6	501.6	75.0
الإمارات	77.4	311.9	303.0
السعوديه	165.7	257.2	55.2
النفط الخام	**1,511.6**	**1,396.3**	**-7.6**
السعودية	1,287.5	1,396.3	8.5
وسائل النقل وقطعها	**800.1**	**995.9**	**24.5**
الولايات المتحدة الأمريكية	172.7	223.2	29.2
اليابان	140.2	208.6	48.8
كوريا الجنوبية	171.8	196.6	14.4
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**501.2**	**490.3**	**-2.2**
الصين	194.6	204.1	4.9
تايوان	133.0	132.8	-0.2
تركيا	35.2	32.2	-8.5
الحديد والصلب	**470.9**	**442.5**	**-6.0**
الصين	58.7	109.1	85.9
أوكرانيا	109.8	93.8	-14.6
السعودية	42.4	40.1	-5.4
اللدائن	**404.6**	**427.6**	**5.7**
السعودية	192.1	215.5	12.2
الصين	33.2	27.2	-18.1
الامارات	24.0	26.5	10.4
اللحوم والأسماك ومحضراتها	**341.0**	**334.7**	**-1.8**
البرازيل	93.4	84.3	-9.7
أستراليا	66.1	66.2	0.2
الهند	31.4	33.9	8.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

ارتفاع بلغت نسبته 12.4٪ خلال العشرة شهور الأولى من عام 2013. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه الوسائط مشكلةً ما نسبته 63.1٪.

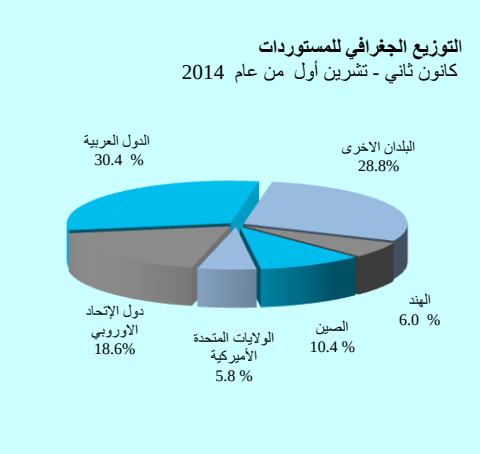

- وعليه، استحوذت المستوردات من "المشتقات النفطية" و"النفط الخام" و"وسائط النقل وقطعها" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"الحديد والصلب" و"اللدائن" و"اللحوم والأسماك ومحضراتها" على ما نسبته 46.5٪ من إجمالي المستوردات خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 مقابل 43.1٪ خلال ذات الفترة من عام 2013. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات وألمانيا وتركيا وكوريا الجنوبية خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 على ما نسبته 57.8٪ من إجمالي المستوردات مقابل 52.4٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2013.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 انخفاضاً مقداره 34.5 مليون دينار أو ما نسبته 5.0٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2013 لتبلغ 651.9 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال العشرة شهور الأولى من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 88.4 مليون دينار، أي بنسبة 1.1٪ مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2013 ليصل إلى 8,474.4 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 بنسبة 2.7٪ مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2013 لتبلغ 2,432.7 مليون دينار.

الســـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 177.5 مليون دينار (6.5٪) مقارنة بالفترة المقابلة من العام السابق لتصل إلى 2,891.9 مليون دينار.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال العشرة الأحد عشر شهراً من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 26.9 مليون دينار (3.7٪) لتصل إلى 757.9 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2013.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات **خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014** بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2013 إلى ما يلي:-

تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,391.3 مليون دينار (7.5٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 1,633.8 مليون دينار (9.3٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

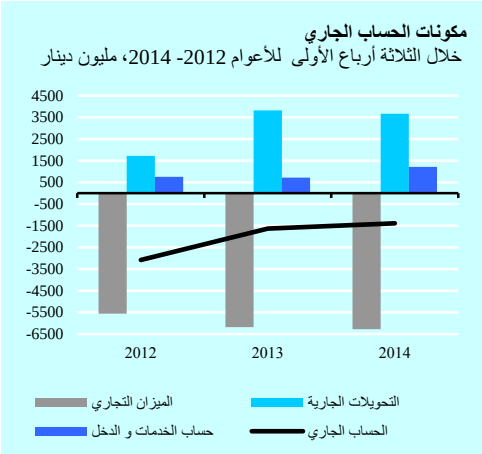

- ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 بمقدار 97.8 مليون دينار (1.6٪) ليصل إلى 6,273.8 مليون دينار مقابل 6,176.0 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013.
- ارتفاع الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2013 بمقدار 509.7 مليون دينار ليبلغ 1,417.1 مليون دينار.
- تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 200.4 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 189.1 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013،وذلك محصلة لتسجيل صافي دخل الاستثمار لعجز مقداره 369.6 مليون دينار، بالإضافة إلى ارتفاع الوفر في صافي بند تعويضات العاملين ليصل إلى 169.2 مليون دينار.
- انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 158.1 مليون دينار ليصل إلى 3,665.8 مليون دينار، وذلك في ضوء انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 بمقدار 638.3 مليون دينار ليبلغ نحو 846.3 مليون دينار، وارتفاع صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 480.2 مليون دينار ليصل إلى 2,819.5 مليون دينار. ومن الجدير ذكره بأن مقبوضات حوالات العاملين قد حققت ارتفاعاً نسبته 2.2٪ خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 لتصل إلى 1,809.2 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 1,068.2 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 1,133.1 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:

- تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 975.5 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 1,049.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 935.8 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 366.7 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013.
- تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 866.7 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 2,499.4 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013.
- ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,712.1 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 2,783.3 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2013.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية أيلول من عام 2014 التزاماً نحو الخارج بلغ 22,121.0 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 20,842.5 مليون دينار في نهاية عام 2013، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية أيلول من عام 2014 بالمقارنة مع نهاية عام 2013 بمقدار 1,091.1 مليون دينار ليصل إلى 18,651.1 مليون دينار، وقد جاء ذلك محصلة إلى ارتفاع رصيد الاصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,672.6 مليون دينار، بالإضافة إلى انخفاض كل من القروض

المنوحة من البنوك لغير المقيمين وودائع البنوك في الخارج بمقدار 329.2 مليون دينار و 234.6 مليون دينار، على التوالي.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية أيلول من عام 2014 بالمقارنة مع نهاية عام 2013 بمقدار 2,369.6 مليون دينار ليصل إلى 40,772.1 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

  - ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 1,166.8 مليون دينار ليبلغ 20,147.9 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 1,321.9 مليون دينار ليبلغ 6,003.4 مليون دينار.
  - انخفاض الرصيد القائم للقروض الخارجية المنوحة لكافة الجهات المقيمة في المملكة بمقدار 289.8 مليون دينار ليبلغ 5,162.7 مليون دينار.
  - ارتفاع ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 19.9 مليون دينار (ارتفاعها لدى البنك المركزي بمقدار 14.7 مليون دينار وارتفاعها لدى البنوك المرخصة بمقدار 5.2 مليون دينار) لتبلغ 8,246.1 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد الائتمان التجاري المنوح للجهات المقيمة في المملكة بمقدار 127.0 مليون دينار ليبلغ 832.9 مليون دينار.